58,2 مليون دينار حجم الأصول المتداولة

3,8 ملايين دينار أرباح «الرابطة» خلال 9 أشهر.. بنمو 27,5٪

أعلنت شركة رابطة الكويت والخليج للنقل في بيان صحافي أمس النتائج المالية للربع الثالث من عام 2018، محققة بذلك صافي ربح بقيمة 1,23 مليون دينار مقارنة بمبلغ 1,25 دينار لنفس الفترة من عام 2017 أي بواقع 4,44 فلوس للسهم الواحد مقارنة بـ 4,54 فلوس عن نفس الفترة من عام 2017 أي بانخفاض 2,21٪ مقارنة بالربع الثالث من عام 2017. كما بلغت إيرادات الشركة 15,26 مليون دينار مقارنة بمبلغ 15,77 دينارا لنفس الفترة من عام 2017 أي بانخفاض 3,18٪.

كما حققت الشركة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018، صافي أرباح بقيمة 3,8 ملايين دينار مقارنة بنحو 3 ملايين دينار للأشهر التسعة من عام 2017 أي بواقع 13,82 فلسا للسهم الواحد مقارنة بـ 10,83 فلوس عن نفس الفترة من عام 2017 أي بزيادة 27,61٪، في حين بلغ حجم الأصول المتداولة 58,2 مليون دينار مقارنة بمبلغ 65,3 مليون دينار للأشهر التسعة الأولى من عام 2017 بانخفاض 10,8٪ عن نفس الفترة من عام 2017، بينما بلغت حقوق المساهمين نحو 68,1 مليون دينار مقارنة بمبلغ 56,8 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2017 بارتفاع 19,73٪.

معرفي: الشركة تستمد قوتها من إستراتيجيتها طويلة الأجل القائمة على تنويع استثماراتها

ومن هذا الجانب، قال رئيس مجلس إدارة شركة رابطة الكويت والخليج للنقل (KGL) ماهر معرفي، «تأتي نتائج الربع الثالث متناسقة مع ما حققته (الرابطة) خلال عام 2018 في أعمالها من توسع رقعتها الجغرافية في مجال الخدمات لوجستية، ولاسيما ان الشركة ركزت هذا العام على نمو وتطوير الإنتاجية لتحقيق أفضل أداء ممكن.

وأكد معرفي أن تحقيق أرباح على مدار الربع الثالث يعد تأكيدا على قوة المركز المالي الذي تتمتع به الشركة عبر رؤيتها التشغيلية الحصيفة بالإضافة إلى استراتيجيتها الناجحة، رغم المنافسة التي تشهدها الشركة في القطاع اللوجستي.

وأعاد معرفي الفضل في هذا الأداء المستقر إلى انسيابية العمليات الداخلية للشركة وتعزيز قدرات الشركات الزميلة والتابعة لها، حيث تستمد «الرابطة» قوتها من استراتيجية طويلة الأجل قائمة على تنويع استثماراتها ضمن مناخ تجاري آمن وتشغيلي 100٪.

وتمنى معرفي على الجهات الرسمية والحكومية أن تولي الاهتمام نحو دعم الشركات الكويتية الخاصة ودعمها في مسيرة أعمالها واتخاذ إجراءات رادعة ضد مثيري المشاكل رغم الجهود الجبارة التي تبذلها الدولة والعديد من الشركات الوطنية في دعم خطة النهوض بالاقتصاد الوطني لتحقيق رؤية السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد بتحويل الكويت إلى مركز مالي عالمي ونحن إحدى الشركات التي يمكنها المشاركة في ذلك وتوفير فرص عمل للمواطنين الكويتيين والمساهمة في نهضة البلاد وازدهارها.

تقرير الشال

9,2 مليارات دينار عجز الموازنة من 2014 إلى 2018

الاحتياطي العام فقد22,6 مليار دينار في 4 سنوات

قال تقرير الشال الاقتصادي أن أرقام أرصدة «صندوق احتياطي الأجيال القادمة» لا توحي بأن دوره يقتصر على ضمان الاستقرار المالي لأوضاع الموازنة العامة، فرصيد ذلك الاحتياطي كان نحو 46,8 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2014، وبلغ ذلك الرصيد نحو 24,3 مليار دينار في 2018/06/30. ذلك يعني أن الاحتياطي العام فقد نحو 22,6 مليار دينار في 4 سنوات وربع السنة، وهو رقم أعلى بكثير من إجمالي عجز الموازنة، فصافي عجز السنوات المالية الفائتة الأربع (2015/2014 الى 2018/2017) كان 9,2 مليارات دينار، أو عجز بحدود 12,46 مليار دينار لثلاث سنوات مالية، وفائض بحدود 3,25 مليار دينار لسنة مالية واحدة. والسحوبات الأخرى من الاحتياطي العام تبدو ظاهرا أعلى من سحوبات تغطية عجوزات الموازنة العامة، وذلك يعد خللا كبيرا في التعريف بالوضع المالي للدولة، ولا يمكن الحديث عن إصلاح مالي أو حتى سياسة مالية بوجود نفقات عامة بهذا الحجم خارج الموازنة.

وذكر التقرير أن أولى نتائج تحليل ديوان المحاسبة كانت الحكم على الأداء المالي لأصول الاحتياطي العام السائلة بأنه ضعيف، وقد يكون جزء من الهبوط الكبير في أصول ذلك الاحتياطي ناتج عن أداء سالب وربما كبير في الاستثمارات طويلة الأمد لذلك الاحتياطي، وهو أمر إن صح يحتاج إلى مراجعة وتقويم. ثاني نتائج التحليل هو انفلات السياسة المالية، ليس فقط بوصفها بالعودة إلى هدر ما قبل هبوط أسعار النفط مع أول ارتفاع مؤقت في أسعار النفط، وإنما بوجود قنوات هدر أخرى خارج حدود الموازنة العامة، بما يعني أن الحديث عن السياسة المالية غير دقيق في أحسن الأحوال، وخاطئ إن كانت الخلاصة معرفة حجم العجز أو الفائض الحقيقي.

37٪ ارتفاع سيولة العقار في أكتوبر الماضي

أشار تقرير الشال الاقتصادي إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار في أكتوبر الماضي مقارنة بسيولة سبتمبر 2018، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر أكتوبر نحو 306,5 مليون دينار، وهي قيمة أعلى 45,2٪ عن مستوى سيولة سبتمبر 2018، البالغة نحو 211,1 مليون دينار، وارتفعت 37,2٪ مقارنة مع سيولة أكتوبر 2017، عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 223,5 مليون دينار. وتوزعت تداولات أكتوبر 2018 ما بين نحو 289,7 مليون دينار عقودا، ونحو 16,8 مليون دينار وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 697 صفقة، توزعت ما بين 670 عقودا و27 وكالات. وحصدت محافظة الأحمدي أعلى عدد من الصفقات بـ238 صفقة وممثلة بنحو 34,1٪ من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة حولي بـ 149 صفقة وتمثل نحو 21,4٪، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 49 صفقة ممثلة بنحو 7٪. وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 149,3 مليون دينار مرتفعة بنحو 52,2٪ مقارنة مع سبتمبر 2018، عندما بلغت نحو 98,1 مليون دينار، وارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 48,7٪ من جملة قيمة تداولات العقار، مقارنة بما نسبته 46,5٪ في سبتمبر 2018. وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 104,1 مليون دينار أي بانخفاض بنحو 5,2٪ مقارنة بالشهر السابق (سبتمبر 2018)، حين بلغت نحو 109,8 مليون دينار، وانخفضت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 34٪ مقارنة بما نسبته 52٪ في سبتمبر 2018.

وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 48,3 مليون دينار، أي ارتفعت 1409,1٪ مقارنة مع سبتمبر 2018، حين بلغت نحو 3,2 مليون دينار. وارتفعت مساهمته في قيمة التداولات العقارية إلى نحو 15,8٪ مقارنة بما نسبته 1,5٪ في سبتمبر 2018.

دول الخليج تعاني من نقاط ضعف مزمنة في صناعة البناء

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن قطاع الإنشاءات في منطقة الخليج يجتاز مرحلة نهوض ولديه فرصة الاستفادة من الإنجازات التي حققها نظيره مجال النفط والغاز. ولما كان هناك ما قيمته نحو 1,6 تريليون دولار من مشاريع البناء والبنية التحتية الرئيسية المخطط لها أو الجاري تنفيذها في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي، فليس ثمة شك في أهمية الدور الحيوي الذي تلعبه هذه الصناعة في المنطقة.

ومع ذلك وبالرغم من حجمها وأهميتها، فإن صناعة البناء في دول المجلس تواجه تحديات تقوض إمكانيات المقاولين لتسليم المشاريع في الوقت المحدد وتنفيذ الرؤى الوطنية واستدامة صناعة الإنشاءات ذاتها.

وقالت المجلة في هذا السياق ضمن تقرير تحت عنوان «الدروس المستقاة من صناعة النفط والغاز الخليجية» بقلم المحلل ريتشارد ثومبسون بالتعاون مع بنك المشرق «صحيح ان العديد من المشاكل تعتبر شائعة في صناعة البناء حول العالم، لكن تباطؤ الاستثمار في المشاريع الرأسمالية في دول الخليج منذ عام 2015 كشف نقاط ضعف مزمنة في صناعة البناء في المنطقة، ومن أهمها النزاعات التي يستغرق حلها وقتا طويلا، والتجاوزات في التكاليف والوقت، وعيوب السلامة، والتأخير في الدفع، والافتقار إلى الابتكار».

1,6 تريليون دولار حجم مشاريع البناء والبنية التحتية المخطط لها أو الجاري تنفيذها في الخليج

وقال التقرير ان كل هذه المشاكل تنبع من المبدأ الأساسي وهو «ترسية المناقصات على المقاول صاحب السعر الأدنى» وهو النظام الذي تقوم عليه ترسية المشاريع في قطاع البناء في المنطقة، وتتجلى لجميع الأطراف المعنيين في قطاع الإنشاءات ضرورة تغيير هذا النظام، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه يتعلق بكيفية إجراء هذا التغيير.

وفي سلسلة تقاريرها السابقة التي نشرت في 2018/2017، أصدرت مجلة ميد بالشراكة مع بنك المشرق دراسة عن الفرص لتحسين الطريقة التي تتم من خلالها ترسية المشاريع في دول التعاون عبر استخدام أحدث الابتكارات والتكنولوجيات الرائدة في أفضل ممارسات المشاريع حول العالم.

لكن بإمكان أصحاب المشروعات والمقاولين الحصول على معلومات قيمة من خلال النظر في كيفية استجابة الصناعات الأخرى لتحديات مماثلة.

وفي ظل توافر مشاريع في قطاع النفط والغاز بقيمة 168 مليار دولار مخطط لها أو قيد التنفيذ في هذه الدول، فإن هذا القطاع يعتبر أصغر بكثير من قطاع الإنشاءات من حيث عدد المشاريع والقيمة الإجمالية التي تنفق على المشاريع. لكن بالرغم من ذلك، فإن صناعة النفط والغاز لديها الكثير لتقدمه فيما يتعلق بترسية المشروعات.

أما الدروس القيمة التي يمكن لقطاع الإنشاءات الاستفادة منها من قطاع النفط والغاز فهي:

● تتشارك صناعات النفط والغاز والبناء في دول المجلس بقواسم مشتركة عديدة منها حجم المشاريع، ومتطلبات الهندسة والتصنيع، واعتمادها المتأصل على العائدات النفطية. ولكن من حيث كيفية ترسية المشاريع، يعتبر قطاع النفط والغاز أكثر إيجابية عند مقارنته بقطاع الإنشاءات، وذلك بفضل سجله الناجح في التخطيط والمشتريات والعمليات.

● يستحوذ قطاع البناء والبنية التحتية، الذي يشمل مشاريع البناء والعقارات والنقل على ما قيمته 1,6 تريليون دولار تقريبا من المشاريع المقررة أو الجارية في دول التعاون مقابل 168 مليار دولار فقط لصناعة النفط والغاز. ولكن مشاريع النفط والغاز أكبر حجما واشد تعقيدا من الناحية الفنية. ويبلغ متوسط قيمة عقد مشروع النفط والغاز منذ عام 2013 حوالي 347 مليون دولار مقارنة مع 56 مليون دولار فقط في قطاع البناء والبنية التحتية.

● هناك حوالي 2035 مالكا فرديا لمشروعات البناء مقابل 86 مالكا فقط في قطاع النفط والغاز، وبالتالي فإن صناعة البناء اكثر تشتتا وتنوعا مقارنة مع مشروعات النفط التي تديرها الدولة.

● العديد من التحديات التي تواجه قطاع البناء تنبع من عدم مرونة أصحاب المشاريع، والذين بإمكانهم اعتماد نماذج أكثر استراتيجية وأبعد من التخطيط للحصول على السعر الأدنى.

● إن صناعة البناء قابلة للتكيف بشكل كبير مع البيئة الحضرية، ويمكن خفض التكاليف عن طريق استخدام الابتكار والتوحيد القياسي ونماذج التمويل الأفضل وممارسات التصميم الجديدة.

وانتهى التقرير الى القول ان العلاقات بين المالك والمقاول في قطاع النفط والغاز، تعتبر أقل مواجهة منها في صناعة الإنشاءات، كما ان الإنجاز في الوقت المحدد يعتبر أولوية، ويمكن لصناعة البناء والتشييد توفير الوقت والتكاليف من خلال اعتماد نهج أكثر تنسيقا وتعاونا بين الجانبين، علما ان قطاع الإنشاءات حقق تقدما كبيرا على صعيد ثقافة السلامة والوعي البيئي، لكنه يحتاج إلى قوانين أكثر حزما.

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

صدق الله العظيم

مشاركة عزاء

يتقدم

أعضاء مجلس الإدارة وجميع العاملين في

شركة المركز المالي الكويتي "المركز"

بأحر التعازي القلبية إلى

السيد / علي حسن خليل

رئيس العمليات

وعائلته الكريمة

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

والدته السيدة / لطيفة محمد جعجع

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته

ويسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

يستقبل السيد/ علي حسن خليل المعزين يوم الأحد الموافق 18 نوفمبر 2018

في فندق شيراتون الكويت من الساعة 3 عصراً حتى الساعة 7 مساءً

إنا لله وإنا إليه راجعون

المركز
MARKAZ